مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية

Journal of Administrative and Economic Sciences

أزمة السيولة وأثرها على القطاع المصرفي اليمني
دراسة تطبيقية على عينة من البنوك اليمنية

الباحث/ ياسر عبد المجيد حميد المقطري
باحث في القطاع المصرفي والمالي

أزمة السيولة وأثرها على القطاع المصرفي اليمني
دراسة تطبيقية على عينة من البنوك اليمنية

ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الاقتصادي الأول جامعة تعز – كلية العلوم الإدارية أكتوبر 2024

الباحث/ ياسر عبد المجيد حميد المقطري
باحث في القطاع المصرفي والمالي

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أزمة السيولة النقدية وآثارها على القطاع المصرفي اليمني، ومعرفة تأثير تلك الأزمة على نسبة تغطية السيولة والتوظيف لدى البنوك، ودور السياسات النقدية والمالية الخاطئة التي أسهمت في الوصول إلى تلك الأزمة. تستخدم الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وتعتمد في ذلك على الدراسات العلمية والدوريات والتقارير الرسمية لتوضيح أسباب تفاقم أزمة السيولة النقدية وآثارها على القطاع المصرفي اليمني. ووفقا لذلك قُسمت الدراسة بخلاف المقدمة والنتائج والتوصيات إلى محورين: يناقش المحور الأول أزمة السيولة ومفهومها ومكوناتها. أما المحور الثاني يدرس أثر ازمة السيولة على القطاع البنكي من خلال تحليل القوائم المالية لعينة من البنوك العاملة في اليمن ومعرفة مدى تأثير تجميد أرصدة البنوك طرف المركزي على نسب تغطية السيولة والتوظيف لديها. وتوصلت الدراسة إلى أن تداعيات تجميد ارصدة البنوك كان له اثر كبير على نسبة السيولة لديها وأن هناك انحراف في تحقيق نسب السيولة وفق معيار بازل3، وتظهر النتائج تراجع نسب التوظيف بسبب أزمة السيولة، وتوصي الدراسة بضرورة انهاء الانقسام النقدي واطلاق أرصدة البنوك المحتجزة لتستطيع الوفاء بالتزاماتها أمام المودعين وبشكل عاجل قبل أن تتضاعف تلك الآزمة على القطاع المصرفي ويتضرر منها البنوك والقطاع المالي والمصرفي بشكل عام، وتقترح الدراسة مجموعة من الحلول يمكن تطبيقها على المدى الطويل لأجل القضاء على بعض الاختلالات والتشوهات في القطاع المصرفي وإعادة التوازن للقطاع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: أزمة السيولة، القطاع المصرفي، الأرصدة المحتجزة، البنوك التقليدية، البنوك الإسلامية.

Liquidity Crisis and Its Impact on the Yemeni Banking Sector: An Empirical Study on a Sample of Yemeni Banks

Yasser Abdul Majid Hamid Al-Maqtari
Researcher in the Banking and Financial Sector

Abstract

This study aimed to analyze the liquidity crisis and its effects on the Yemeni banking sector, and to know the impact of this crisis on the liquidity coverage ratio and employment in banks, and the role of incorrect monetary and financial policies that contributed to reaching this crisis. The study uses the descriptive and analytical methods, and relies on scientific studies, periodicals and official reports to clarify the reasons for the exacerbation of the liquidity crisis and its effects on the Yemeni banking sector. Accordingly, the study was divided, in addition to the introduction, results and recommendations, into two axes: The first axis discusses the liquidity crisis, its concept and components. The second axis studies the impact of the liquidity crisis on the banking sector by analyzing the financial statements of a sample of banks operating in Yemen and knowing the extent of the impact of freezing banks' balances by the Central Bank on their liquidity coverage and employment ratios. The study concluded that the repercussions of freezing bank balances had a significant impact on their liquidity ratios and that there was a deviation in achieving liquidity ratios according to Basel III standards. The results show a decline in employment rates due to the liquidity crisis. The study recommends the need to end the monetary division and release the bank balances that are being held so that they can meet their obligations to depositors urgently before this crisis multiplies on the banking sector and harms banks and the financial and banking sector in general. The study proposes a set of solutions that can be applied in the long term in order to eliminate some of the imbalances and distortions in the banking sector and restore balance to the economic sector.

Keywords: Liquidity crisis, banking sector, retained balances, conventional banks, Islamic banks

المقدمة:

يعد القطاع البنكي من أهم القطاعات المكونة لاقتصادات البلدان فهو الرافعة الأولى لتمويل الأنشطة التجارية والمالية للقطاع الخاص والحكومي، فالقطاع البنكي وبحكم الدور الذي يلعبه كوسيط مالي بين وحدات الفائض والعجز يتعرض لمخاطر عديدة سواء كانت داخلية أو خارجية ولعلى أبزها ما قد تواجهه البنوك هي أزمة السيولة النقدية وفقدان الثقة وعدم القدرة على الإيفاء بأموال المودعين، فهذه الأزمة يمكن أن تعصف ببعض البنوك وتعرضها للانهيار.

تتعدد العوامل والأسباب التي يمكن أن تنشأ بسببها أزمة سيولة في القطاع المصرفي فهناك عوامل داخلية ناتجة عن سوء إدارة البنك لثلاثية (الربح، السيولة، المخاطر) فعدم التوازن بينها قد ينشأ عنها مشكلة فالاحتفاظ بالسيولة بشكل مبالغ فيه سيقلل من نسبة الأرباح وسيفقد البنك القدرة التنافسية، وفي حال الافراط في استخدام السيولة والتوسع بالاستثمارات والأصول قصيرة وبعيدة الأجل يعرض البنك لمخاطر السيولة، لكن الأهم من ذلك العوامل الخارجية والغير متوقعة والتي قد تعصف بالقطاع البنكي كالحروب والأزمات السياسية، وهذا ما تعرض له القطاع البنكي في اليمن خلال الفترة الماضية حيث كان للحرب التي اندلعت في مطلع العام 2015 واسبقها من اضطرابات سياسية أثر بالغ على نشوء أزمة السيولة المصرفية بعد أن تشتت موارد الدولة وتسربت خارج خزائن البنك المركزي وتضاءلت احتياطيات البلد الخارجية من النقد الأجنبي عجز حينها المركزي في منتصف العام 2016 عن دفع الأجور والمرتبات وتوقف عن الوفاء بطلبات سحب البنوك من ارصدتها طرفه ومن هنا بدأت أزمة السيولة تظهر.

تعتبر البنوك اليمنية المستثمر الأول في أدوات الدين العام (اذون خزانة) بنسبة تفوق75% نظرًا لانخفاض المخاطر وفوائد عالية، لكن هذا التركز شكل لها مشكلة كبيرة في إدارة سيولتها النقدية بعد عجز المركزي الوفاء بهاء، وتصنف الأوراق المالية الحكومية بالاستثمارات ذات المخاطر المنخفضة والتي يمكن تسييلها بوقت قصير فهي احدى مكونات السيولة المصرفية في القوائم المالية للبنوك. لكن ما حدث كان مغايراً لتلك القواعد، ومن هناك كان لابد أن يتم تناول تلك المشكلة والبحث عن جذورها وتداعياتها وهو ما ستبحثه هذه الدارسة في اقسامها الأربعة.

مشكلة الدراسة:

استمر البنك المركزي اليمني القيام بوظائفه بعد أن فقدت السلطات الرسمية سيطرتها على المؤسسات العامة جراء تدهور الوضع السياسي، والإضرابات الأمنية، والعسكرية، والصراع المسلح حتى منتصف العام 2016 حين أعلن عن أزمة سيولة نقدية، وبدء نفاذ ما لديه من مصادر نقد محلية تفي بدفع مرتبات القطاع الحكومي والالتزامات الأخرى في ظل تراجع حجم الإيرادات العامة المودعة طرفه، والاحتياطيات النقدية الأجنبية إلى مستويات متدنية، وتوقفه عن اصدار عملة والسحب بالمكشوف.

تردد أصداء تلك الأزمة التي يعيشها البنك المركزي في الوسط المالي والمصرفي ووصلت إلى مسامع الناس لتبدأ موجة طلب سحب الأرصدة طرف البنوك من قبل المودعين (أفراد وشركات) ومنها تولدت أزمة السيولة المصرفية،

ووضعت البنوك معايير لسحب تلك الأرصدة بعد أن تعذر عليها سحب ما لديها من أصول سائلة مستحقة الدفع، وأرصدة طرف البنك المركزي للوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين، ودخل القطاع المصرفي في أزمة سيولة لاتزال تداعياتها حتى الآن.

وما ساهم في تلك الأزمة أن بعض البنوك تستثمر نسبة عالية من أموالها وسيولتها في اذون الخزانة تصل بعضها إلى 80% من إجمالي السيولة لديها، وتقدر نسبة مساهمة القطاع المصرفي في شراء اذون الخزانة وأدوات الدين العام بنحو70%، وما زال البنك المركزي اليمني يحتجز تلك الأرصدة الخاصة بالبنوك والأصول السائلة المستحقة لها حتى يومنا هذا، حيث تسببت تلك الأزمة باهتزاز ثقة المودعين بالبنوك ليخسر معها القطاع البنكي كتلة نقدية كبيرة تسربت إلى السوق الموازية أثرت بشكل بالغ على نسب تغطية السيولة النقدية، وحجم عمليات التمويل والقروض (التوظيف) لديها.

وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

1- ما مدى تأثير الأرصدة المحتجزة لدى البنك المركزي اليمني على نسبة تغطية السيولة لدى البنوك اليمنية؟

2- ما مدى تأثير الأرصدة المحتجزة لدى البنك المركزي اليمني على نسبة التوظيف (التمويلات والقروض المباشرة) لدى البنوك اليمنية؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه، والذي يعنى بإدارة السيولة وعلاقتها بالأزمات التي تحدث وتأثيرها على أداء وكفاءة البنوك وسمعتها في السوق المصرفية اليمنية، وبالتالي يتوقع أن تقدم هذه الدراسة بعض المعلومات الإضافية لكل المهتمين بصناعة البنوك، والمستثمرين والمودعين وكل من له علاقة بواقع القطاع المصرفي اليمني، كما أن دراسة تأثير أزمة السيولة في هذا التوقيت يعطي فكرة ورؤية لصانع القرار لتدارك ما يمكن تداركه والعمل على استقرار القطاع المصرفي والقطاع البنكي بشكل خاص وإعادة ثقته الكاملة بالمودعين.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة الآتي:

- مدى تأثر حجز ارصدة البنوك طرف المركزي اليمني على نسب تغطية السيولة لديها وفق المعايير المحلية والدولية.
- مدى تأثير حجز أرصدة البنوك طرف البنك المركزي اليمني على حجم ومعدلات توظيفها.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي ومنهج تحليل المحتوى بهدف الإجابة على تساؤلات البحث، معتمداً على القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة وتقارير البنك المركزي اليمني، والتقارير والدوريات والمواقع الالكترونية الرسمية للجهات ذات العلاقة.

مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة بجميع القوائم المالية للبنوك العاملة في اليمن.

عينة الدراســـة: تم اختيار أربعة بنوك تؤول ملكيتها للقطاع الخاص منها 2 بنوك تقليدية و2 بنوك إســـلامية، وتمثلت العينة من بنك اليمن الدولي، وبنك اليمن والكويت كبنكيين تقليديين، وبنك التضـــامن الإســـلامي وبنك اليمن البحرين الشامل كبنكيين إسلاميين.

الحدود المكانية: البنوك اليمنية والتي تعمل في الجمهورية اليمنية.

الحدود الزمانية: تحليل القوائم المالية لعينة الدراسة للفترة من 2014 – 2020.

أدوات جمع البيانات: تم جمع البيانات من منشـــورات وتقارير البنك المركزي اليمني، والمواقع الالكترونية الرسمية للبنوك عينة الدراسة وقوائمها المالية للأعوام من 2010 وحتى 2020.

إجراءات الدراسة:

ينص منشور البنك المركزي اليمني المنظم لنسبة السيولة المطلوبة في البنوك وذلك وفقًا للمعايير الدولية ومقتضى الحال في اليمن، صـــدر المنشـــور في العام 1997 وينص على أن تحتفظ البنوك اليمنية بنســـبة ســـيولة لا تقل عن 25% من الأصول السائلة لديها وحدد الأصول السائلة والالتزامات التي يجب أن تغطيها تلك النسبة على النحو التالي:

بسط الكسر	مقام الكسر
النقدية والمعادن الثمينة فى الخزائن.	اجمالى ودائع العملاء.
أرصدة لدى البنك المركزي (غير متضمنة الاحتياطي الالزامي على الودائع).	أرصدة مستحقة للبنوك (بالصافى).
أذون الخزانة وسندات حكومية	أرصدة مستحقة للبنوك الخارجية (ارصدة حرة)
أرصدة لدى البنوك المحلية (بالصافى).	شيكات مصرفية أو مقبولة الدفع صادرة عن البنك.
أرصدة لدى البنوك الخارجية (ارصدة حرة).	فوائد (ارباح) ومصروفات وتوزيعات مستحقة الدفع.
شيكات وأوراك مالية مشتره.	٥٠% من خطابات الضمان الابتدائية وحسن التنفيذ غير المغطاة.
	٢٠% من الاعتمادات المستندية غير المغطاة.
	١٠٠% من خطابات الضمان الغير مغطاة.
	١٠٠% من القيمة غير المغطاة نقداً لبقية البنود خارج الميزانية.
	أوراق مالية مباعة تحت اتفاقية إعادة الشراء.
	الرصيد غير المستخدم من الائتمان غير القابل للإلغاء.

تم استخراج البنود المذكورة من القوائم المالية للبنوك على نحو ما ذكر وما يمكن ان تظهره القوائم المالية، كما تم اعتبار خطابات الضمان كما هي في القوائم بدون تفصيل أنواعها وبنسبة 100%، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية تم تصنيف بند الصكوك الإسلامية في البنوك كأوراق حكومية مثلها مثل أذون الخزانة.

يشير معيار بازل3 لنسبة تغطية السيولة إلى أن البنك يجب أن يحقق نسبة سيولة تصل إلى 100% في العام 2020 ابتداءً بنسبة سيولة 60% من العام 2015. وتقسم الأصول السائلة ذات الجودة العالية على التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم وحسب القطاع المصرفي اليمني 90 يوم وهذا الأخير ما اعتمدت عليه الدراسة.

خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة مباحث على النحو التالي:

- المبحث الأول: الإطار العام للدراسة
- المبحث الثاني: المفاهيم العامة للسيولة وأزمة السيولة
- المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية
- المبحث الرابع: النتائج والتوصيات

الدراسات السابقة:

دراسة (معاذ، ذي يزن 2022) بعنوان: مدى التزام البنوك التجارية العاملة في اليمن بتطبيق نسب السيولة وفق اتفاقية بازلIII في ظل الحرب (دراسة تطبيقية).

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام البنوك التجارية العاملة في اليمن بتطبيق نسب السيولة وفق اتفاقية بازل IIIوذلك في ظل الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الحرب. وخلصت إلى أن البنوك التجارية العاملة في اليمن (عينة الدراسة) لم تحقق نسبة تغطية السيولة LCR في الأجل القصير وفق اتفاقية بازل III بينما تحقق نسبة صافي التمويل المستقر NSFR (في الأجل الطويل) وفق بازل III. وأوصت الدراسة بإنهاء الانقسام المالي للبنك المركزي اليمني وتحرير أرصدة الحسابات الجارية واحتياطيات البنوك المودعة لفترة ما قبل 2015.

دراسة (إبراهيم الولي،2022) بعنوان: أثر الأزمة النقدية في بعض المتغيرات الاقتصادية دراسة وصفية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من (2011-2021).

هدفت الدراسة إلى التعريف بالأسباب الاقتصادية وغير الاقتصادية للأزمة النقدية في الاقتصاد الليبي، وكذلك معرفة أثر الأزمة النقدية في المتغيرات الاقتصادية المختارة ممثلة بالناتج المحلي الحقيقي ومعدل التضخم وحجم الائتمان المصرفي.

توصلت الدراسة إلى أن عرض النقود خارج الجهاز المصرفي خلال فترة الدراسة أثر في الناتج المحلي الحقيقي بشكل كبير ويرجع ذلك إلى زيادة عرض النقود وأسباب اقتصادية وغير اقتصادية أهمها تسرب الودائع من الجهاز المصرفي نتيجة لانعدام ثقة العملاء، إن زيادة عرض النقود وانخفاض حجم الائتمان يرجع إلى عدم قدرة المصارف في التوسع بمنح الائتمان الموجه نحو الأنشطة الاقتصادية والتجارية. وأوصت بتحقيق استقرار سياسي وانضباط مالي وإزالة العقبات التي تعيق عملية تصدير النفط.

دراسة (صديقي وزناقي، 2023) بعنوان: إدارة السيولة المصرفية ودورها في تخفيض خطر السيولة) هدفت الدراسة إلى إدارة السيولة التي يمكن أن تساهم في تدنية مخاطر السيولة الى أدنى حد ممكن والتحكم فيها بشكل أكبر. وتوصلت الدراسة إلى أن مخاطر السيولة من أهم المخاطر المتسببة في حدوث خسائر مالية ضخمة، يمكن أن تؤدي الى انهيار المصرف وحدوث أزمات مالية وعلى المصرف مراقبة مستويات واحجام السيولة لديه حتى يتجنب الوقوع في عجز او مخالفة التشريعات التي تفرضها هيئات مراقبة نشاط المصارف.

دراسة (عبد المجيد وفرج والواسع، 2022) بعنوان: تحليل العوامل المسببة لأزمة السيولة النقدية بالمصارف التجارية الليبية.

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين العوامل الداخلية المسببة لأزمة السيولة والمتمثلة في تدني الخدمات المصرفية، وسوء إدارة السيولة، ونقص إمدادات السيولة من المصرف المركزي وتسرب معلومات العملاء للآخرين ونقص الودائع، والتوسع في منح القروض، ونمو السوق الموازي. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين العوامل الداخلية للسيولة المصرفية الخاصة بالمصرف والمسببة لأزمة السيولة والعوامل الخارجية، وأن ما نسبته

27.6% من العوامل الداخلية لأزمة السيولة تفسرها العوامل الخارجية، وأوصت الدراسة بضرورة وضع إدارات المصارف الليبية الخطط والبرامج لمعالجة العوامل الداخلية المتسببة في أزمة السيولة والتي لا تتأثر بالعوامل الخارجية المحددة للسيولة.

دراسة (بلعفير والعطاس، 2020) بعنوان: إدارة السيولة النقدية وأثرها على مرتبات الموظفين الحكوميين في الجمهورية اليمنية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب أزمة السيولة النقدية التي تعاني منها اليمن، وتوضيح الاثار التي انتجتها عملية شح السيولة النقدية على مرتبات الموظفين الحكوميين. وهدفت إلى تقديم مقترحات من شأنها الاسهام في إدارة السيولة النقدية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها ان سبب شح السيولة هو نفاذ ما تمتلكه فروع البنك المركزي في بعض المحافظات من سيولة جراء الاحداث التي تشهدها اليمن. واحجام التجار والافراد عن إيداع أموالهم في البنوك والاحتفاظ بها في بيوتهم وخزائنهم. وعدم قدرة البنوك في بعض المحافظات على توفير النقد اللازم لتسديد التزاماتها قصيرة الأجل.

المبحث الثاني: مفهوم السيولة في البنوك ومكوناتها

أولًا: مفهوم السيولة

السيولة liquidity في معناها المطلق تعني النقديةmoney cash ، اما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل على التحول إلى النقدية بسرعة وبدون خسائر، وحيث إن الهدف في الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة، فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها. لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد إلا في حدود التزاماته.

أما السيولة في الجهاز المصرفي فتعني: مقدار الأموال النقدية الموجودة في المصرف وعن قدرة المصرف على التسديد نقداً لجميع التزاماته التجارية والاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة (عبد المجيد وآخرون، 2022)، وتعني السيولة كذلك: قدرة الموجودات للتحول إلى نقد بسرعة وبدون خسائر في القيمة، وتتربع النقود على هرم السيولة لأنها سائلة بالكامل، أي أنها وسيلة دفع مباشرة لتسديد الديون وللإنفاق وتحافظ على قيمتها.

كما تعني السيولة البنكية بأنها" احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء بحيث يتمكن البنك في ذلك الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباك في أعماله" (سيف الإسلام، 2019).

يتضح من التعريفات السابقة بأن السيولة هي قدرة البنك على مواجهة التزاماته دون أن تتأثر استثماراته وتشغيله للأموال وربحيته. والسيولة البنكية بشكل أكثر تفصيل هي: ما يمتلكه البنك من نقدية في الصندوق

والحسابات الجارية في البنوك الأخرى، بالإضافة إلى الأوراق المالية المتداولة (اذونات الخزانة، شهادات الإيداع والأوراق المالية) (صالح، محمد، 2022).

وتعد السيولة ذات أهمية كبيرة للمصارف حيث لا تتمكن إدارة المصرف من طلب مهلة إضافية من المودع عند يريد سحب ودائعه. إذ أن ذلك سيؤدي إلى زعزعة الثقة بين الزبون والمصرف. في حين أن المنشآت غير المصرفية تتمكن من التفاوض مع الدائن عند مطالبته باستحقاقه، وهناك إمكانية في طلب مهلة إضافية للتسديد دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة والتأثير على سلامة المركز المال للمنشأة غير المصرفية (أحمد، 2013).

لكن الموازنة بين حجم السيولة المطلوبة والتشغيل الممكن لتلك السيولة هو الفرق بين إدارة وأخرى إذ أن زيادة السيولة تعني أن المصرف أو الجهاز المصرفي يضحي بأرباح كان من الممكن تحقيقها بتوظيف تلكك الأموال، أو أن المصرف لم يستثمر تلك الأموال بالطريقة الأمثل لتدعيم موقفه التنافسي في القطاع المصرفي وتدعيم متطلبات الاقتصاد القومي.

ثانيًا: مكونات السيولة في البنوك

قد تختلف البنوك التقليدية والإسلامية في طريقة تشغيل السيولة واستثمارها من حيث ادواتها وآجالها، لكنهما يتحدان في مكونات السيولة وتبويبها على النحو التالي:

أ- الاحتياطيات الأولية

1- **النقد في الخزينة والصرافات الآلية:** ويشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية، وتسعى البنوك إلى تقليل هذا النوع من النقد إلى الحد الذي يفي بالتزاماتها تجاه المودعين، لأن هذا الرصيد لا يدر ربح للبنك.

2- **أرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي:** تنص التشريعات الحديثة على إلزام المصرف التجاري بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي، والتي تعرف بنسبة الاحتياطي القانوني، والبنك المركزي لا يدفع أية فوائد على نسبة الاحتياطي القانوني الا في حالة زادت النسبة المودعة عن نسبة الاحتياطي المقر من قبل البنك المركزي (عبد المجيد وآخرون، 2022). وتخضع نسبة الاحتياطي إلى تقديرات السلطات النقدية بما يتوافق مع السياسات المالية وأهداف السياسة النقدية.

3- **الأرصدة لدى البنوك الأخرى:**

- **أرصدة لدى البنك المركزي:** إما على شكل حساب جاري نظراً لزيادة حجم السيولة في خزائن البنك أو لتغطية التزامات المقاصة على البنك.
- **أرصدة لدى البنوك الأخرى المحلية:** تحتفظ المصارف بأرصدة لدى بعضه البعض لتسهيل التعامل وتعتبر هذه الأرصدة من النقد الجاهز.
- **أرصدة لدى البنوك الأجنبية:** وهي أرصدة تعود ملكيتها للمصارف التجارية العاملة ولكنها مودعة لدى مصارف أجنبية، لغرض الإيفاء بالتزاماتها الخارجية وتمويل عمليات الاستيراد، والاستثمار.

ب_ الاحتياطيات الثانوية

وهي الأوراق المالية والسندات الحكومية التي تصدر وتعرف أيضاً بشبه النقد، ويحتفظ المصرف بجزء كبير من احتياطاته على هذا الشكل من الأصول بعد أن يحتفظ بالاحتياطي النقدي الإجباري على شكل نقد جاهز وأرصدة لدى البنك المركزي. وتشكل شبه النقد خط الدفاع الثاني ولذلك فهي تسمى الاحتياطي الثانوي ضد مخاطر عدم السيولة إذ يوظف المصرف جزءاً من أمواله في أوراق تجارية تستحق في المدى القصير جداً شريطة أن تكون سيولة هذه الأوراق عالية جداً أو في قروض قصيرة الأجل جداً يستطيع المصرف استدعائها في أي لحظة يشاء، واستعمالها منتشر في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يستعملها سماسرة وتجار الأوراق التجارية في البورصات وفي الأسواق المالية... ومن أمثلة هذه الأوراق أذونات الخزانة (TreauryBills) وكلما كانت السوق المالية نشطة كلما أمكن للبنك استغلال جزء أكبر من أمواله على هذا الشكل (رمضان، 1990).ويدخل ضمن الأوراق المالية: الصكوك التي يصدرها البنك المركزي وفق صيغ تشرف عليها هيئات رقابة شرعية تراعي في مجملها طبيعة وخصائص الاقتصادي الإسلامي.

وتمثل الاحتياطيات الثانوية: الأوراق المالية والتجارية المخصومة التي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة وتستخدم لدعم الاحتياطيات الأولية (السيولة المصرفية) وتتكون من (سندات حكومية وحوالات الخزينة) والتي تشتريها المصارف التجارية بناء على رغبة البنك المركزي لغرض تمويل العجز الحاصل في ميزانية الحكومية المركزية (البرزنجي، 2018).

ويعتبر الاستثمار في أذون الخزانة من أهم الاستثمارات لدى البنوك التجارية التقليدية خاصة في الدول التي تعتمد حكوماتها على الدين المحلي لتغطية عجز ميزانيتها كاليمن. وهو استثمار مضمون قصير الأجل مع عائد مقبول، يجري إصدارها لآجال مختلفة، ويمكن بيعها بخصم بالسوق النقدي، وفي أي مرحلة قبل استحقاقها.

ثالثاً: معايير قياس السيولة المصرفية:

تعمل البنوك على مراقبة نسب السيولة لديها وترفع تقارير اسبوعية وشهرية عن حجم الودائع والالتزامات وذلك بغرض احتساب النسب القانونية وفق التشريعات المصرفية لكل دولة لتتجنب مخالفة تلك التشريعات، وهناك نسب ومعايير لقياس السيولة على النحو التالي:

نسبة الاحتياطي القانوني: وهي نسبة من الودائع لدى البنوك يحددها البنك المركزي ويجب أن تودع فيه، ولا تستطيع البنوك سحبها الا حسب إجراءات يحددها المركزي.

نسبة الرصيد النقدي: وتعني هذه النسبة قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الأجل القريب، والعلاقة طردية بين الرصيد النقدي والسيولة فكلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت السيولة (البرزنجي، 2018).

نسبة الرصيد النقدي= النقدية في الصندوق+ ارصدة لدى البنك المركزي + ارصدة سائلة أخرى / ودائع العملاء وما في حكمها ويرى البعض أن الرصيد النقدي= النقدية في الصندوق/ ودائع العملاء وما في حكمها.

نسبة التوظيف: وتعني قدرة المصرف على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفق تاريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة مع ملاءة تحصيل هذه القروض ومنح القروض وسلفيات جديدة. وبالتالي، يستلزم على

البنك دراسة وتحليل موقف ملاء العملاء واستبعاد من يتضح عدم قدرته على سداد القرض لتأثيرها على نسبة السيولة العامة. وتحسب على النحو التالي: التوظيف= القروض والسلفيات/ الودائع.

رابعاً: أهمية السيولة المصرفية

تعتبر السيولة ذات أهمية، خاصة للمصارف لاسيما بالمقارنة مع الوحدات الغير مالية، حيث تكون تدفقات الأرصدة إلى المصرف ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس مال المصرف Base Capital Bank بالإضافة إلى صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب الأموال النقدية خارج المصرف، مع الأخذ في الاعتبار أن الجزء الأكبر من موارد المصرف يتعرض لهذا الانسياب. وتحتاج المصارف إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها، هذا، ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة إما من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف أو من خلال الاقتراض منها، وحيث أن مثل هذه الاحتياجات مستمرة، لذا يجب أن تكون المصارف مستعدة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلبات، لأن مثل هذا الاستعداد يعطيها الإيجابيات الآتية (مريم وأحمد، 2023):

- الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.
- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.
- يعد مؤشرا ايجابيا للسوق المالية والمحللين والمودعين والإدارة.
- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.
- تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيه.
- تجنب دفع كلفة أعلى على الأموال.
- تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.

خامسًا: مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي عدم قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالدفع، أي عدم وجود سيولة كافية في لحظة معينة حتى تتمكن من سداد ديونها أو الدفع لمورديها فهناك خطر في المستقبل على البنوك حتى لو كانت لديها أموال كافية لضمان الملائة المالية (سيف الإسلام، 2019)، ويرى أخرون أنها: عدم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة عليها عند استحقاقها أو سدادها بتكلفة أعلى، وكذلك عدم قدرة المؤسسة على تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسييل الموجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية (الأمين، 2016).

تنجم مشاكل السيولة في المؤسسات المالية نتيجة لخطأ في إدارة الموارد المتداولة بشكل رئيسي أو نتيجة لخطأ في تركيبة الجانب الأيسر للميزانية العمومية، مما يؤدي إلى عدم توازن طبيعة المصادر الاستخدامات، وهناك عدة أسباب تؤدي لحدوث مخاطر السيولة أهمها: (خلف، 2017).

- عدم التوازن بين نمو الالتزامات في البنك وأعباء خدماتها.
- ضعف تخطيط السيولة، ما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

- سوء توزيع الأصول على الاستعمالات ذات درجات متفاوتة، ما يؤدي إلى صعوبة التحويل لأرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.
- الالتزامات الحادة التي تنشأ في أسواق المال.

وهناك تباين في الأصول السائلة والخصوم فالأصول السائلة هي قابلة للتغير في الظروف الطبيعية والغير طبيعية كما حدث في اليمن عندما توقف المركزي عن الوفاء بالتزاماته بدفع مستحقات اذون الخزانة والصكوك للبنوك بعد الاستحقاق، ولم تستطع تسييلها في الوقت المناسب، كما تتباين الخصوم في الظروف الطبيعية والغير طبيعية وتتقلب حسب ظروف السوق. أما بالنسبة للالتزامات العرضية والارتباطات (بنود خارج الميزانية) فإنها أكثر تقلب من الصعب تقدير احتياجات السيولة الناشئة عن الالتزامات خارج الميزانية العمومية لأن احتمالية وحجم وتوقيت عمليات السحب تعتمد على قرارات العملاء واحتياجات السيولة. يمكن أن تصبح المشتقات المالية مصدر استنزاف كبير للسيولة عندما تطلب الأطراف المقابلة ترحيل ضمانات إضافية من البنك. هناك خطر آخر يصعب التنبؤ به وهو دعم السيولة غير التعاقدية الذي قد يشعر البنك بأنه ملزم بتقديمه خلال فترات الضغط لطمأنه المشاركين في السوق (الشاذلي، 2014).

سادسًا: أزمة السيولة

الأزمة هي "نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات أو حدوث خلل مفاجئ يؤثر على المقومات الرئيسية للنظام وتشكل تهديداً صريحاً وواضحاً لبقاء المنظمة أو النظام نفسه" (حواط، 2013). وتعرف الأزمة أيضاً على أنها: حدث يهدد المصلحة القومية ويحدث في ظروف ضيقة وعدم توفر الإمكانيات، وينشأ عن اختلاف وجهات النظر أو وقوع كوارث طبيعية أو اقتصادية تستغل كل قوى الدولة أو بعضها مواجهتها. ويمكن أن يتم إدراج تعريف **الأزمة على ثلاثة مستويات (الوالي، 2022):**

على مستوى الاقتصاد: الأزمة موقف أو حالة خلل في العمل او الهيكل البنائي للاقتصاد، ويشكل تهديداً عملهُ، مؤدياً إلى زيادة عوامل عدم الاستقرار في النظام، كارتفاع معدلات التضخم، وتفاقم عجز الموازنة، أو ارتفاع معدل البطالة .... الخ.

- **على مستوى القطاع المصرفي:** تعتبر الأزمة شاملة للجهاز المصرفي عندما يتعثر عدد من المصارف في آن واحد، وترتفع نسب الأصول المعدومة من إجمالي أصول الجهاز المصرفي، وهذا ما يتطلب تدخلاً سريعاً من الحكومات كضخ سيولة نقدية للمصارف المتضررة وضمان الودائع أو تجميدها.
- **على مستوى المؤسسة المصرفية:** هي الحالة من الاختلال او الاضطرابات التي تنشأ جراء انحدار طويل الأمد في نوعية موجودات المصرف، أو جراء قيام المودعين بسحب مدخراتهم، وتجعل من المصرف عاجزاً عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه زبائنه، ودائنيه.
- **على المستوى الاقتصادي:** تنشأ الأزمة الاقتصادية نتيجة حدوث خلل أو عدم توازن في الهيكل البنائي للاقتصاد القومي، كأزمات تخلف البنية الهيكلية والأوضاع الإنتاجية، وتزايد العجز التجاري في ميزان

المدفوعات، وأزمات البطالة سواء بطالة أو ندرة شديدة، والأزمات النقدية الائتمانية مثل: التمويل بالعجز والتوسع النقدي (حواط، 2013)، وإذا ما جئنا لنصنف أزمة السيولة في القطاع المصرفي اليمني فهي نابعة من ازمة اقتصادية وسياسية في الأصل، لم يكن للبنوك أي دور في الأزمة المصرفية التي حدثت ولا في تركيبتها المالية، فالمتغيرات السياسية والاقتصادية هي من تؤثر على الوضع المالي للبنوك والمؤسسات التجارية الأخرى، فالاقتصاد اليمني لم يكن في أحسن حالته عند نشوب الحرب، بل كانت الحرب هي القشة التي قسمت ظهر البعير حيث كانت هناك أسباب وتداعيات متجذرة في هيكل الاقتصاد وتشوهات حقيقية في البنية الاقتصادية القائمة على التركز في مصادر واستخدامات الموارد المالية، وانعدام السياسات المالية والنقدية الحصيفة، وعجز مستمر في الميزانية يتم تغطيته عبر أدوات الدين العام، والتي قلصت حجم النشاط الاقتصادي ولم تحافظ على معدلات التضخم في آنٍ واحد، وقد يتسبب ارتفاع معدلات التضخم على المدى المتوسط والطويل، في لجوء البنوك المركزية مرة أخرى إلى رفع معدلات الفائدة وهو ما قد يجعل البنوك تدور من جديد في دائرة مغلقة وتقل كفاءة آلية العرض والطلب بسوق الانتربنك في ضبط حركة السيولة في الأسواق. هذا إلى جانب استمرار البنوك المركزية في التدخل في سوق الانتربنك لفترات طويلة ربما ينعكس سلبًا على ميزانيتها (الشاذلي، 2014) وهذه هي المفارقة العجيبة ويمكن إيجاز أهم العوامل على النحو التالي (الاعلام الاقتصادي، 2018):

عدم الاستقرار السياسي: وحسب مؤشر عدم الاستقرار السياسي في تقارير (WGI) وهي تضم ستة مؤشرات عالمية لقياس كفاءة الحكومات وهي التصويت والمساءلة ، والاستقرار السياسي، وفاعلية الحكومة، والجودة التنظيمية ،وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد، ويشمل التقرير 213 دولة.1 سنجد أن اليمن من بين الدول التي تحصل على التقييم الأقل فمنذ بداية إصدار التقرير في العام 1996م وإلى غاية العام 2016م أعلى درجة حصلت عليها اليمن 14.2 نقطة في العام 2000م بينما حصلت أقل درجة استقرار 0.48 نقطة في العام 2016م وتراوحت بقية الأعوام بين تلك القيمتين، مع العلم بأن درجات المؤشر بين الصفر و100 درجة فكلما زادت النقاط كلما دل على زيادة الاستقرار السياسي والاقتصادي والعكس صحيح.

الاحتياطي المتدني من النقد الأجنبي: بسبب العجز المستمر في الميزان التجاري وميزان المدفوعات للدولة خلال الفترة الماضية أسهم في عدم تكوين احتياطي نقدي يعزز من قدرة الدولة على الصمود في حال الظروف الاستثنائية، وضمان بقاء استيراد السلع الاساسية والخدمات، فقد حققت اليمن عجزاً كلياً كان معظمه عجز الميزان التجاري (زيادة الواردات وانخفاض الصادرات) على سبيل المثال آخر قبل الحرب بلغ العجز 2.9 ،5.2 مليار دولار خلال عامي 2013 و2014 على التوالي. ضخ البنك المركزي اليمني نقداً بالعملة الأجنبية عبارة عن مزادات بيع عملة خلال عامي 2018 و2019 لكن ذلك لم يغير في واقع الحال.

1 للمزيد يمكن الرجوع إلى http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home

الإخفاق في السياسات المالية والاختلالات الجوهرية في الهيكل المالي خلال الفترة الماضية حيث تركزت موارد النقد الأجنبي (البنك المركزي، 2014) في صادرات النفط والغاز، والتي كانت تمثل 90.6% في العام 2010 من إجمالي الصادرات، وبلغت 82.8% في العام 2014م، وتوقف هذا القطاع يعني تراجع الإيرادات العامة للدولة حيث تراجعت الإيرادات بنسبة 60.6% في العام 2016 مقارنة بالعام 2014 (الاعلام الاقتصادي، 2018)، كما تسبب في خلق أزمة نقد أجنبي كبيرة وهذا ما حصل بالفعل بسبب التوقف الكامل عن الصادرات النفطية. ولم يتبقى للدولة مصادر سوى حوالات المغتربين والمنح والمساعدات والتي تمثل قرابة 31.2% من إجمالي موارد النقد الأجنبي كما هي في ديسمبر 2014.

ملاحظة: هناك فجوة ارقام ومؤشرات المالية العامة وذلك خلال الفترة من ديسمبر 2016 حتى العام 2018 فلم يتم اصدار اية بيانات تخص الفترة.

السياسات النقدية الغير سليمة والمتمثلة في ضخ العملة النقدية الأجنبية للسوق للحفاظ على أسعار الصرف وامتصاص السيولة ساهمت في توسع السوق واستنزاف الاحتياطي النقدي حيث ضخ المركزي خلال عامي 2015 و2016 ما يقدر بمليار دولار دون أي جدوى في الحد من تدهور سعر العملة. فسياسات التدخل أثبتت فشلها في أكثر من دولة كان حالها ربما أفضل بكثير من اليمن فعلى سبيل المثال التجربة المصرية خلال عامي 2016 و2017م لم تخلص سوى لمزيد من الانهيار للجنية المصرفي. استمرت سياسة بيع العملة في المزاد خلال عامي 2018 و2019 لكنها لم تحقق نتائج مرجوة واستمر انهيار الريال اليمني.

زيادة العرض النقدي خارج البنوك حيث يعاني اليمن منذ فترات ماضية من العملة المتداولة خارج القطاع المصرفي، وتدني الثقافة المصرفية للمجتمع الذي يفضل حفظ مدخراته كسيولة نقدية لديه بدلاً من إيداعها في البنوك فقد بلغ نسبة العملة المتداولة خارج البنوك إلى النقد (M1) 69.4% في العام 2010 بينما بلغت النسبة نفسها 71.7% في العام 2014 لتصل إلى 810.9 مليار ريال، وارتفعت النسبة إلى 80.8% كما في ديسمبر 2019 لتصل إلى 2757 مليار ريال (تقرير البنك المركزي اليمني،2022) وهذه النسبة عالية ولها تأثير كبير على أداء القطاع المصرفي من حيث التأثير على أسعار الصرف وانخفاض حجم الموارد في القطاع المصرفي وتدني معدلات التشغيل، وضف الرقابة عليها من الجهات المعنية وزيادة حجم الاقتصاد الموازي.

على مستوى القطاع المصرفي: ورد تعريف للأزمة المصرفية معتبراً أن " الأزمة المصرفية تنشأ من هشاشة الجهاز المصرفي الذي تؤثر فيه مجموعة من العوامل من ضمنها صدمات الاقتصاد، بنية السوق المصرفية، هيكلية مجلس إدارة المؤسسة والمؤسسات المختصة بأسواق الائتمان ومتغيرات الاقتصاد السياسي، واعتبر أن بعض الأزمات هي نتيجة المشاكل البعيدة الأمد والتي ظهرت على السطح مؤخراً، بينما الأزمات الأخرى هي حوادث مفاجئة، تنفجر بسبب صدمات ظاهرية عرضية، ويندرج كلا النوعين تحت الضعف المؤسساتي".

وهذا لا يبتعد كثيراً عن كيفية بداية أزمة السيولة في القطاع المصرفي اليمني فبعد ان اندلعت الحرب مع مطلع العام 2015م وألقت بتبعاتها على مختلف الجوانب الحياتية والقطاعات المختلفة، ونال القطاع المالي والاقتصادي

حصته من التداعيات فقد توقفت جراء تلك الحرب عمليات تصدير المنتجات السلعية والخدمات بشكل عام، والتي بلغت في العام 2014م 7.9 مليار دولار والتي كانت تشكل نسبة 44% من إجمالي موارد النقد الأجنبي ومنها المشتقات النفطية والمقدرة بنحو 6.4 مليار دولار بنسبة 36% من إجمالي المصادر حسب التقارير المالية للبنك المركزي اليمني للعام 2014م (تقرير البنك المركزي اليمني ،2014).

دبت حالة الخوف والهلع لدى مختلف شرائح المجتمع وبالذات المؤسسات والشركات المالية المستوردة للسلع والخدمات الأجنبية مع توقع الجميع بداية ظهور ملامح أزمة نقد أجنبي جراء توقف تلك الصادرات في ظل بلد يعتمد على استيراد 90% من سلعه وخدماته.

توجه الكثير- سواء تجار ومستوردين أو أفراد – نحو شراء ما يمكن شراؤه من العملات الأجنبية فبدأ الضغط على سعر صرفها في ظل تحفظ الجميع على البيع سواء بنوك أو شركات وشهد سعر صرف الدولار في السوق الموازي تصاعداً ملحوظاً مرتفعاً من حوالي 215 ريال للدولار الواحد في مارس 2015 إلى 485 ريال في ابريل 2018 بمعدل تغير تراكمي بلغ 126.6 نظراً لمحدودية تدفق النقد الأجنبي ثم انقسام السلطة النقدية. تدخل البنك المركزي وضخ عملة أجنبية على فترات مختلفة خلال العام 2015 بلغت 667 مليون دولار بمعدل 55.5 مليون دولار شهرياً (نشرة المستجدات الاقتصادية،2018) لكن ذلك لم يكن كافياً لتهدئة اسعار الصرف، والطلب الكبير على العملات الأجنبية.

مع استمرار ظاهرة (الدولرة) وتبديل وشراء عملات أجنبية والاحتفاظ بها خارج القطاع البنكي، وزيادة وتيرة سحب السيولة بالعملة المحلية من طرف البنوك في ظل توقفها عن المصارفة بدأت أزمة السيولة في الظهور مع مطلع العام 2016م، حيث تراجعت نسب السيولة في البنوك المحلية بحوالي 50% بين عامي 2013م، 2016م.

التسرب الحاصل للعملة المحلية والأجنبية خارج القطاع البنكي، واحتفاظ شركات ومحلات الصرافة ومضاربين بمراكز طويلة منها كان من أهم الاسباب في تشكل النواة الأولى للسوق الموازية[1] بشكلها الحالي، حيث بدأت بممارسة المضاربة بالعملة الأجنبية وخلق عرض وطلب خارج الأطر والقوانين المنظمة لعملية الصرافة.

لم يقتصر الأمر على ذلك بل سعت السوق الموازية إلى تمويل عمليات استيراد السلع والخدمات للتجار والمستوردين عبر تحويلات مالية بطريقة غير صحيحة، ومخالفة لكل القوانين المنظمة لعمليات الصرافة في اليمن، كالقانون رقم 19 للعام 1995م[2] بمواده رقم 21،22،23 والتي تحضر عليها ممارسة أي مهام من المهام المناطة بالبنوك كالتحويلات المالية والاحتفاظ بمراكز طويلة من العملة الأجنبية. ولم يستطع البنك المركزي، والسلطات الرقابية في البلد جراء الانقسام الحاصل في مؤسسات الدولية وفي إدارة السياسة النقدية تحديداً الحد من تلك العمليات التي تنفذها في ظل عدم وجود تنسيق بين مختلف الوحدات الإدارة الرقابية في مؤسسات الدولة كوزارة المالية والمركزي

1 يقصد بالسوق الموازية شركات ومحلات الصرافة الغير مرخصة والمضاربين وتجار العملات والمضاربين بها دون حاجتهم إلى تداولها.

2 قانون تنظيم عملية الصرافة في اليمن.

والأجهزة الأمنية، كان له أثر على توسع السوق الموازية، وعدم فاعلية ما يتخذ من تلك المؤسسات من إجراءات بصفة فردية.

المبحث الثالث: الإطار العملي للدراسة

يتناول هذا المبحث البنود المستخرجة من القوائم المالية، والتحليل المالي لنسبة السيولة والتوظيف للبنوك الأربعة عينة الدراسة.

جدول رقم (2) يوضح بنود الأصول السائلة والودائع وما في حكمها

الأصول السائلة	الودائع وما في حكمها
نقدية بالصندوق	حسابات جارية وودائع أخرى
ارصدة لدى البنوك	ارصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية
أذون خزانة / استثمارات في صكوك	أرصدة دائنة والتزامات أخرى
احتياطي لدى البنك المركزي	اعتمادات مستندية غير مغطاة
مصروفات مدفوعة مقدماً	خطابات ضمان غير مغطاة
إجمالي الأصول السائلة	إجمالي الودائع وما في حكمها

المصدر: من إعداد الباحث

للإجابة على تساؤلات الدراسة تم توصيف البنود من القوائم المالية للبنوك على النحو التالي:

الأرصدة المحتجزة لدى البنك المركزي وهي:

- الاحتياطيات النقدية (القانونية).
- اذون الخزانة بالآجال المختلفة.
- أرصدة مدينة تجمدت بعد ازمة السيولة.

مؤشرات السيولة والتوظيف وهي:

- نسبة تغطية السيولة.
- نسبة التوظيف (التشغيل).

تم استبعاد الاحتياطيات القانونية واذون الخزانة والأرصدة المدينة، والصكوك في حسابات البنوك لدى البنك المركزي من بنود الأصول السائلة لأنها غير قابلة للسحب فهي أموال لا تستطيع البنوك تسييلها لمجابهة أزمة السيولة وسحوبات المودعين.

كما تم استبعاد الأرصدة المدينة طرف البنك المركزي اليمني كما في 31 ديسمبر 2016 من بنود الأصول السائلة لأنها في عداد أرصدة محتجزة.

نسبة تغطية السيولة: هي عبارة عن الأصول السائلة مقسومة على الودائع وما في حكمها، وتتمثل الأصول السائلة في البنود المذكورة في الجدول رقم (1).

نسبة تغطية السيولة = إجمالي الأصول السائلة/ إجمالي الوداع وما في حكمها والالتزامات المستحقة خلال 3 أشهر أما نسبة التوظيف فهي قيمة التمويلات والقروض مقسومة على إجمالي الودائع.

نسبة التوظيف= إجمالي القروض والتمويلات/ إجمالي الودائع

اولاً: تحليل تأثير الأرصدة المحتجزة على نسبة السيولة والتوظيف لدى بنك التضامن الإسلامي

جدول رقم (3) معدل تغيرات نسبة تغطية السيولة والتوظيف بنك التضامن الإسلامي بالمليون

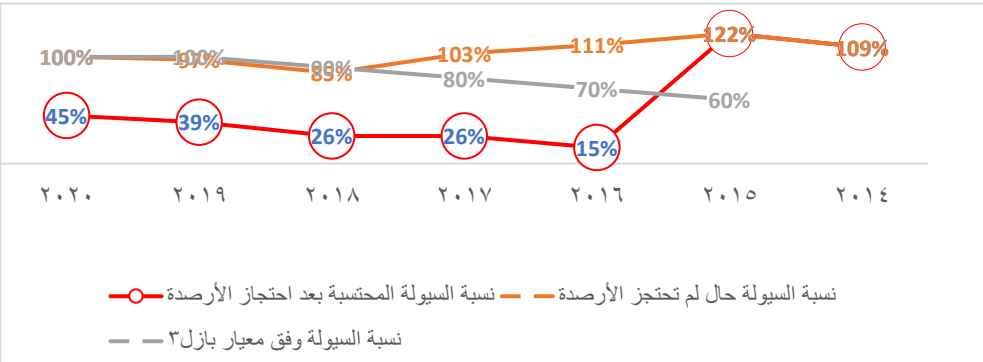
بنك التضامن الإسلامي	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي الأصول السائلة	212,522	252,797	31,130	50,695	63,061	93,933	114,360
إجمالي الودائع وما في حكمها	194,875	207,388	207,394	195,329	244,466	241,664	254,537
نسبة تغطية السيولة المحتسبة	109%	122%	15%	26%	26%	39%	45%
نسبة التغطية حسب منشور البنك المركزي	25%	25%	25%	25%	25%	25%	25%
نسبة الانحراف عن منشور البنك المركزي	84%	97%	-10%	1%	1%	14%	20%
نسبة السيولة وفق معيار بازل3		60%	70%	80%	90%	100%	100%
نسبة الانحراف عن المعيار	109%	62%	-55%	-54%	-64%	-61%	-55%
نسبة التوظيف الى إجمالي الودائع	73%	37%	33%	47%	64%	40%	30%

المصدر: من إعداد الباحث

تظهر الأرقام نسبة تغطية السيولة لدى البنك بلغت 109% في العام 2014 وهي بذلك تكون اعلى من معيار البنك المركزي 25%، وكذلك معيار بازل3 والذي قبل البدء بتنفيذ التعديل الجديد على المعيار، قد تكون السيولة مرتفعة لكن إذا ما قارنها في نسبة التوظيف والبالغة 73% فهذا يعني ان البنك يوظف مصادره بطريقة صحيحة.

تراجعت نسبة تغطية السيولة في العام 2016 بدافع بداية الأزمة الحقيقة للسيولة مع توقف البنك المركزي اليمني سحب ارصدة البنوك وهذا أثر واضح على الأرقام الفعلية للبنوك حيث بلغت نسبة تغطية السيولة أدنى مستوى لها في العام 2016 لتبلغ 15% بانحراف قدره -10% عن منشور البنك المركزي، ونسبة انحراف -55% عن معيار بازل3، وكذلك الأعوام من 2016-2020 استمرت نسبة السيولة بانحراف عن معيار بازل3، وبدأ تطبيق التعديل الجديد للمعيار منذ العام 2016 وبنسبة 60% على أن ترتفع 10% كل سنة لتصل إلى 100% في العام 2020.

الشكل رقم (1) نسبة تغطية السيولة مقارنة بمعيار بازل3



ويظهر الشكل رقم (1) كيف تراجعت نسبة السيولة بعد احتجاز البنك المركزي للأرصدة مقارنة بالعامين 2014 و2025. وأن البنك كان يحقق معيار بازل3 في نسبة تغطية السيولة في حال لم يحتجز المركزي الأرصدة.

نسبة التوظيف كانت في اعلاها في العام 2014 لكن تراجعت لتصل إلى أدنى نسبة لها 30% في العام 2020 ويعزى ذلك إلى الوضع القائم في البلاد نتيجة الحرب، وكذلك تراجع نسب السيولة بسبب احتجاز البنك المركزي لأرصدة البنوك (صكوك وارصدة مدينة أخرى).

ثانيًا: تحليل تأثير الأرصدة المحتجزة على نسبة السيولة والتوظيف لدى بنك اليمن البحرين الشامل

جدول رقم (4) معدل تغيرات نسبة تغطية السيولة والتوظيف بنك اليمن البحرين بالمليون

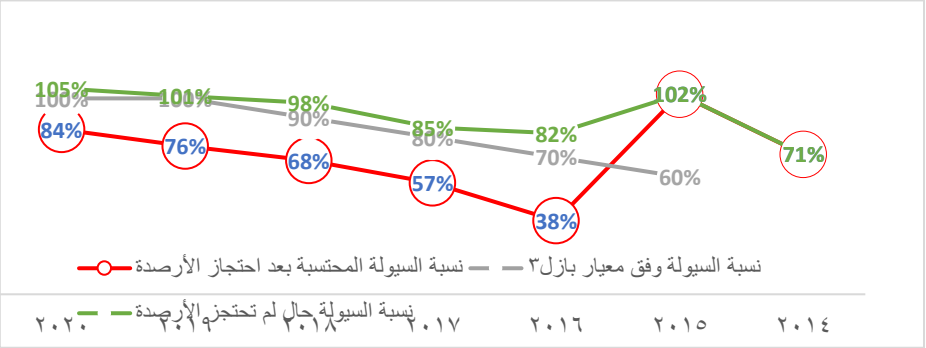
بنك اليمن البحرين الشامل	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي الأصول السائلة	29,292	35,946	14,382	26,855	29,670	31,078	44,705
إجمالي الودائع وما في حكمها	40,993	35,206	38,269	47,245	43,444	41,055	53,174
نسبة تغطية السيولة المحتسبة	71%	102%	38%	57%	68%	76%	84%
نسبة السيولة وفق منشور البنك المركزي	25%	25%	25%	25%	25%	25%	25%
نسبة السيولة وفق معيار بازل3		60%	70%	80%	90%	100%	100%
نسبة الانحراف عن منشور البنك المركزي	46%	77%	13%	32%	43%	51%	59%
نسبة الانحراف عن معيار بازل3	71%	42%	-32%	-23%	-22%	-24%	-16%
نسبة التوظيف إلى إجمالي الودائع	26%	19%	20%	12%	8%	9%	6%

المصدر: من اعداد الباحث استناداً على القوائم المالية للبنك

يظهر الجدول نسب تغطية السيولة ونسبة التوظيف لدى بنك التضامن الإسلامي على النحو الاتي:

تظهر الأرقام تحقيق البنك نسبة تغطية سيولة 71% في العام 2014 و102% في العام 2015 وهي نسب اكثر مما يتطلبه منشور البنك المركزي 25% وهذا يعني ان البنك يتمتع بسيولة قادر يواجه بها التزاماته ، تأثيرات أزمة السيولة واضحة في العام 2016 حيث كانت نسبة السيولة 38% وهي الأقل بين أعوام الدراسة، ثم تلى ذلك تحسن خصوصاً بعد العام 2018 ويرجع ذلك إلى زيادة النقدية في الصندوق لكن لم يصل إلى نسبة معيار بازل3 حيث يظهر انحراف عن المعيار منذ العام 2016 إلى العام و2020 وكان الانحراف الأكبر والبالغ 32% عن نسبة المعيار البالغة 60% في العام 2016.ويرجع ذلك إلى بداية الأزمة والتي تلاها احتجاز الأرصدة لدى البنك المركزي (صكوك وأرصدة مدينة).

الشكل رقم (2) نسبة تغطية السيولة مقارنة بمعيار بازل3



يظهر الشكل رقم (2) أن البنك كان يلتزم بمعيار السيولة وفق بازل3 وذلك قبل احتجاز المركزي للأرصدة مقارنة مع النسبة المحتسبة والتي ينحرف فيها عن المعيار بعد احتجاز الأرصدة. وبلغت أعلى نسبة انحراف 32% في عام 2016 وهو العام الذي بدأت فيه الأزمة.

نسبة التوظيف تراجعت لدى البنك بشكل لافت منذ العام 2015، ويرجع ذلك إلى المخاطر العالية جراء الأزمة، وتراجع نسب السيولة والتحوط لمجابهة أزمة السيولة ويظهر ذلك في زيادة حجم السيولة لديه في الصندوق ونسب التغطية تشير إلى نموها خلال الفترة من 2017-2020.

ثالثًا: تحليل تأثير الأرصدة المحتجزة على نسبة السيولة والتوظيف لدى بنك اليمن الدولي

جدول رقم (5) معدل تغيرات نسبة تغطية السيولة والتوظيف بنك اليمن الدولي							بالمليون
بنك اليمن الدولي	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي الأصول السائلة	352,967	396,984	101,918	108,566	111,731	122,494	89,753
إجمالي الودائع وما في حكمها	248,852	245,177	291,424	322,093	340,111	389,576	379,883
نسبة تغطية السيولة	142%	162%	35%	34%	33%	31%	24%
نسبة تغطية السيولة وفق منشور المركزي اليمني	25%	25%	25%	25%	25%	25%	25%
نسبة السيولة وفق معيار بازل3		60%	70%	80%	90%	100%	100%
نسبة الانحراف عن منشور البنك المركزي اليمني	117%	137%	10%	9%	8%	6%	-1%
الانحراف عن معيار بازل3	142%	102%	-35%	-46%	-57%	-69%	-76%
نسبة التوظيف الى إجمالي الودائع	24%	17%	14%	11%	12%	6%	5%

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى القوائم المالية للبنوك

يظهر الجدول أن البنك حقق نسبة سيولة بلغت 142% و162% على التوالي في عامين 2014 و2015 على التوالي وهي نسبة سيولة عالية وفق معيار بازل3 ووفق منشور البنك المركزي، لكن مع بداية أزمة السيولة انخفضت النسبة إلى 35% في العام 2016 ثم تراجعت إلى 24% في العام 2020 وهي نسبة التغطية الأدنى له

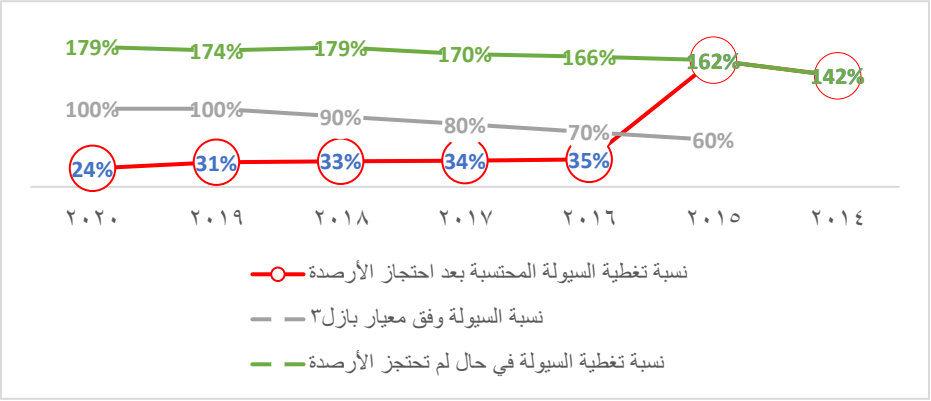
بين السنوات المدروسة، ويأتي ذلك التراجع نتيجة انخفاض في الأرصدة النقدية الخزينة نظراً لأن البنك كان يقيد في حسابات المودعين فوائد الودائع دون أن يستطيع سحب تلك الأرصدة من البنك المركزي، لذلك تدنت أرصدة الصندوق مع استمرار احتجاز الأرصدة. ويظهر البنك نسب انحراف بلغت -76% في العام 2020 كأعلى نسبة انحراف وكان البنك يحقق نسبة تغطية السيولة قبل احتجاز الأرصدة حيث يظهر أنه حقق نسبة تغطية بلغت 42% بالزيادة عن معيار بازل3.

ركز البنك معظم أصوله السائلة في اذون الخزانة باعتبار أنها استثمارات آمنه ومضمونة من الحكومة والبنك المركزي الا ان ذلك انعكس على نسب السيولة والتوظف لديه لعدم قدرته تسييل تلك الأصول.

وتراجعت نسبة التوظيف لديه من 24% في العام 2014 إلى 5% في العام 2020 وهي مؤشر على تأثير احتجاز أرصدة البنوك على قدرتها في توظيف أموالها واستنزاف سيولتها.

ويظهر الشكل رقم (3) أن البنك كان يحقق نسب تغطية سيولة وفق متطلبات البنك المركزي ومعيار بازل3 مقارنة بنسب تغطية السيولة المحتسبة بعد حجز الأرصدة.

الشكل رقم (3) نسبة تغطية السيولة مقارنة بمعيار بازل3



رابعاً: تحليل تأثير الأرصدة المحتجزة على نسبة السيولة والتوظيف لدى بنك اليمن والكويت

من خلال الجدول رقم (7) نجد أن:

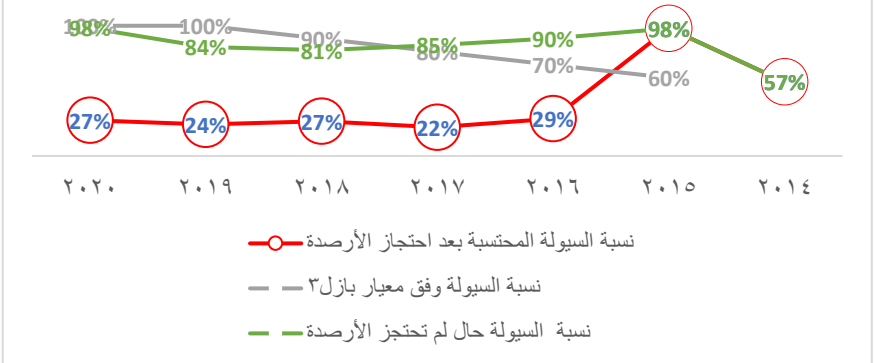
جدول رقم (7) معدل تغيرات نسبة تغطية السيولة والتوظيف بنك الكويت							بالمليون
بنك اليمن والكويت	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي الأصول السائلة	71,931	97,625	36,255	26,718	48,941	47,988	48,087
إجمالي الودائع وما في حكمها	126,148	99,529	125,969	121,012	183,382	198,554	175,886
نسبة تغطية السيولة المحتسبة	57%	98%	29%	22%	27%	24%	27%
نسبة السيولة وفق منشور البنك المركزي	25%	25%	25%	25%	25%	25%	25%
نسبة السيولة وفق معيار بازل3		60%	70%	80%	90%	100%	100%
نسبة الانحراف عن منشور البنك المركزي	32%	73%	4%	-3%	2%	-1%	2%
نسبة الانحراف عن المعيار	57%	38%	-41%	-58%	-63%	-76%	-73%
نسبة التوظيف الى إجمالي الودائع	26%	21%	15%	17%	16%	25%	24%

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا الى القوائم المالية للبنك

حقق البنك نسبة تغطية سيولة 57% و98% في عامي 2014 و2015 على التوالي وهي نسبة تغطية تنسجم مع متطلبات البنك المركزي اليمني ومعيار بازل3، لكن نسبة التغطية تراجعت خلال الفترة من 2016 إلى 2020 وكان اقل نسبة تغطية في العام 2017 بعد ان بدأت أزمة السيولة، ويرجع ذلك إلى تراجع حجم الأرصدة الصندوق في ظل عدم قدرته على تسييل أرصدة لدى البنك المركزي كأذون خزانة وارصدة مدينة أخرى، وتحتل اذون الخزانة أعلى نسبة في أصول السائلة وهو ما أثر على أرصدة النقدية وتراجع نسبة التغطية، ويعتبر البنك لا يحقق نسبة تغطية سيولة وفق معيار بازل3 منذ العام 2016 وبلغت أعلى نسبة انحراف عن معيار بازل 3 في العام 2019 وبنسبة انحراف سالبة بلغت 76%، ولم يحقق الحد الأدنى من نسبة التغطية حسب تعليمات البنك المركزي في عامي 2017 و2019.

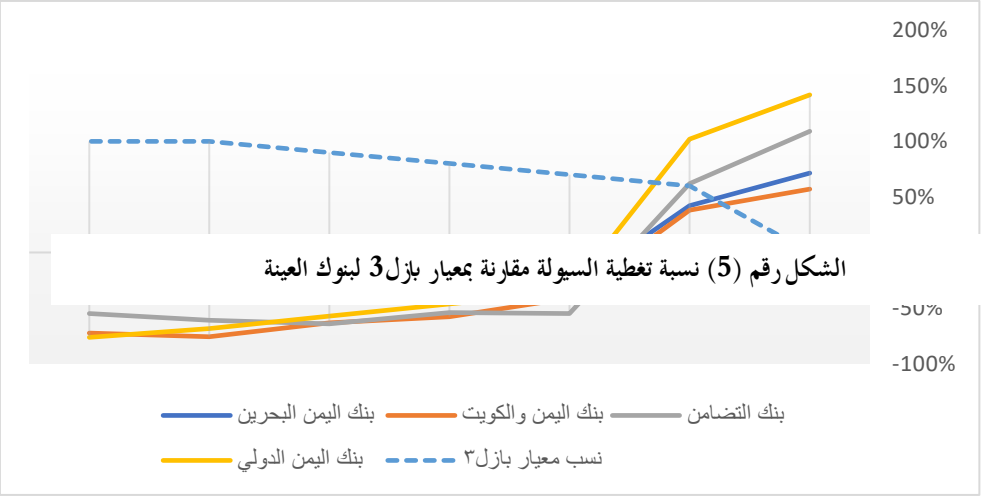
ويظهر الشكل رقم (4) نسبة السيولة قبل وبعد حجز الأرصدة حيث يتبن أن البنك كان يمكن أن يحقق نسب تغطية السيولة وفق معيار بازل3 ومتطلبات البنك المركزي لو أن أرصدته حرة ويستطيع تسييلها.

الشكل رقم (4) نسبة تغطية السيولة جاز مقارنة بمعيار بازل3



بالنسبة لمعدل التوظيف كانت في حدود 26% في العام 2014 وانخفضت كأقل نسبة لها في عام 2016 لتصل إلى 15% متأثرةً بأزمة السيولة وتداعيات الحرب، غير أن النسبة نمت في الأعوام 2019و2020 إلى 25% و24% وهذا ما يفسر انخفاض نسبة تغطية السيولة لديه لنفس الفترة وتوظيفها في القروض.

نسبة السيولة والتوظيف مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية:

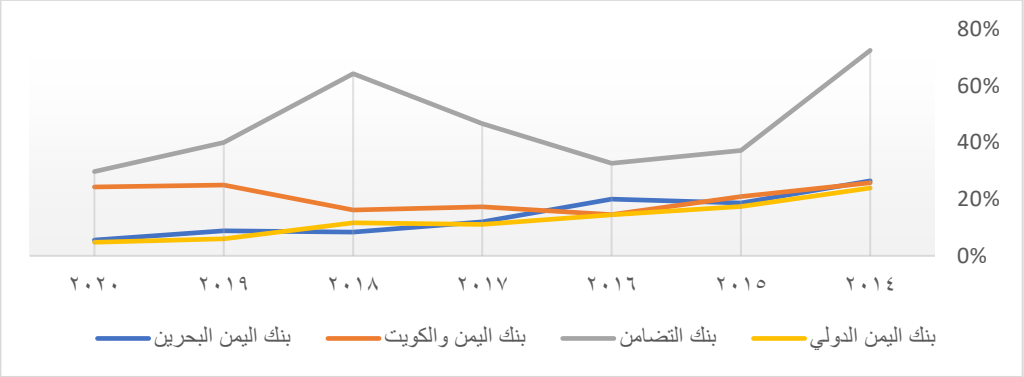


الشكل رقم (5) نسبة تغطية السيولة مقارنة بمعيار بازل3 لبنوك العينة

من خلال مقارنة نسبة تغطية السيولة لدى البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بعد احتجاز الارصدة نجد أن البنوك التقليدية كانت أكثر تأثراً حيث تراوحت نسبة انحراف تغطية السيولة عن معيار بازل 3 بين 35% و 76% وهي نسب انحراف عالية مقارنة بنسب انحراف تراوحت بين 15% و 64% لدى البنوك الإسلامية، ويُعزى ذلك إلى أن حجم استثماراتها في اذون الخزانة كبير مقارنة باستثمار البنوك الإسلامية في الصكوك، حيث واذون الخزانة أداة رئيسية في سداد عجز الموازنة العامة للدولة وحجم اصداراتها كبير مقارنة بالصكوك حديثة الاستخدام في تمويل مشاريع حكومية والتي بدأت في العام 2011م.

أما من حيث حجم التوظيف فإن النسب تفاوتت بين البنوك الإسلامية والتقليدية مع فارق طفيف للبنوك الإسلامية والتي تعتمد على التمويلات المباشرة بدرجة رئيسية في ظل انخفاض حجم الصكوك المطروحة للبيع خلال فترة الدراسة وحداثتها. وتظهر البيانات تراجع نسب التوظيف بأكثر من 50% منذ عام 2014 للبنوك بشكل عام.

الشكل رقم (6) نسبة التوظيف مقارنة بمعيار بازل3 لبنوك العينة



المبحث الرابع: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

توصلت الدراسة إلى الآتي:

- أن الأرصدة المحتجزة لدى البنك المركزي اليمني أثر على نسبة تغطية السيولة لدى البنوك اليمنية وفقدت جودة أصولها السائلة المتمثلة في اذون الخزانة والصكوك.
- تراجع نسب التوظيف (التمويلات والقروض) في البنوك اليمنية إلى أقل من 50% عما كانت عليه قبل الأزمة.
- هناك تركز كبير في الأصول المالية لبعض البنوك وخاصة البنوك التقليدية والتي تستثمر أكثر من 70% من أصولها في اذون الخزانة.
- استمرار أزمة السيولة وعدم إطلاق ارصدة البنوك طرف البنك المركزي قد يعرضها إلى مخاطر عالية على أدائها وعلى سمعتها واهتزاز ثقة المودعين بها في المستقبل.
- لعب البنك المركزي اليمني دور سلبي في معاجلة الأزمة ولم يتم اتخاذ اية خطوات لمعالجتها.
- إن البنوك اليمنية تتمتع بنسب سيولة عالية قبل الأزمة وفي حال تم الافراج عن الأرصدة فإن البنوك اليمنية ستحقق نسب سيولة في وفق معيار بازل3.
- أثرت الأزمة على البنوك التقليدية بشكل أكبر من البنوك الإسلامية وذلك نظراً لانخفاض حجم الصكوك التي تستثمر فيها البنوك الإسلامية مقارنة بأذون الخزانة.
- أدى احتجاز الأرصدة لدى البنك المركزي اليمني إلى ضعف ثقة المودعين بالبنوك وتسرب السيولة النقدية خارج القطاع البنكي.

- لعبت السياسات النقدية المتمثلة في اصدار اذون الخزانة وبنسب فوائد تصل إلى 20% لتغطية عجز الميزانية دور كبير في تركيز استثمارات البنوك التقليدية وانكماش حجم النشاط الاقتصادي، وتراجع حجم التمويل والإقراض المباشر للقطاع التجاري والتمويل الأصغر.

ثانيًا: التوصيات

- يجب أن تحتفظ البنوك بأصول سائلة ذات جودة عالية تساعدها في مجابهة الأزمات المفاجئة، حتى لا تفقد ثقة المودعين.
- سرعة الافراج عن الأرصدة المحتجزة حتى لا تتعرض البنوك إلى مخاطر الإفلاس وفقدان ثقة المودعين.
- انهاء الانقسام وبشكل عاجل واتخاذ سياسات نقدية ومالية سليمة تحافظ على متانة القطاع المصرفي ورأس المال الوطني.
- التوقف عن الإجراءات المزدوجة التي تربك عمل البنوك وأهدافها وتفقدها ثقة المودعين.
- الاتفاق على إدارة مشتركة للبنك المركزي تضمن أموال البنوك المودعة طرفها وتتحمل المسئولية أمام ودائع العملاء طرف البنوك.
- على البنوك المحلية توزيع المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات والتوسع في النطاق الجغرافي وتحقيق الشمول المالي.
- شراء اذون الخزانة والصكوك من قبل الحكومة لإنقاذ البنوك التي قد تواجه عجز في السيولة إلى حين انهاء الانقسام وتوحيد إدارة البنك المركزي.
- استعادة تصدير النفط وتوفير نقد أجنبي يمكن أن يكون غطاء لإصدار عملة محلية والافراج عن أرصدة البنوك المحتجزة بشكل تدريجي.
- تشكيل وحدة أزمة لدارسة مشكلة السيولة والارصدة المجمدة من قبل البنوك وجميع الأطراف للخروج بحلول عملية قبل أن تستفحل الأزمة وتتفاقم وتلقي بظلالها على القطاع البنكي بشكل عام.

مراجع الدراسة:

صالح، معاذ طاهر ومحمد، ذي يزن عبد الله (2022) مدى التزام البنوك التجارية العاملة في اليمن بتطبيق نسب السيولة وفق اتفاقية بازل III في ظل الحرب: دراسة تطبيقية .مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، العدد (25)، سبتمبر،2022.

أحمد، نضال رؤوف (2013) "دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفقات النقدية مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي–دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد (36).

(الوالي، إبراهيم علي الصغير2022): أثر الأزمة النقدية في بعض المتغيرات الاقتصادية دراسة وصفية في الاقتصاد الليبي، مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية، المجلد (21)، العدد (4)،2022، ليبيا.

الأمين، بوخريص (2016)، تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي-دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، الجزائر.

الشاذلي، احمد شفيق (2014)، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي،2014.

الصيرفي، محمد (2007)،"إدارة المصارف" الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

بلعفير، هاني سليمان، العطاس، وليد احمد (2020)، إدارة السيولة النقدية وأثرها على مرتبات الموظفين الحكوميين في الجمهورية اليمنية، مجلة استراتيجية التحقيقات الاقتصادية والمالية، المجلد(2)، العدد(2)، سبتمبر (2020).

حواط، يزن غسان (2013)، إدارة الأزمات المصرفية، وتأثير الأزمة الحالية على المصارف السورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا،2013.

حمد، خلف محمد (2016)، مخاطر السيولة وآثارها على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد (2)،2016.

رمضان، زياد سليم، إدارة الاعمال المصرفية، المكتبة الوطنية، ط4، عمان الأردن، 1990.

سيف الإسلام، بن سعدون (2019)، أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة 8 مايو1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، الجزائر.

عبد المجيد، محمد قاسم، واخرون (2022)، تحليل العلاقة المسببة لأزمة السيولة النقدية بالمصارف التجارية الليبية دراسة ميدانية على عين من أفرع المصارف التجارية العاملة بمدينة سرت، مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية، المجلد (12)، العدد (1)، يونيو 2022.

Saddiki, Merim, Ahmed, Zenagui (2023), liquidity risk liquidity management financial crises financial losses Liquidity levels, Journal of Management, Organizations and Strategy JMOS Spatial and entrepreneurial development studies laboratory Year: 2023 Vol.5 No.1 pp: 93-104.

النشرات والتقارير الرسمية:

القوائم المالية بنك اليمن البحرين الشامل، 2014-2020.

القوائم المالية بنك التضامن الإسلامي، 2014-2020.

القوائم المالية بنك اليمن الدولي، 2014- 2020.

القوائم المالية بنك الكويت، 2014-2020.

التقرير السنوي، البنك المركزي اليمني، 2014.

التقرير السنوي، البنك المركزي اليمني، 2022.

تقارير البنك المركزي اليمني، 2010-2014.

السوق الموازية ودور البنك المركزي في الرقابة عليها، مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي، ورقة سياسات عامة، 2018.

نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، العدد (34)، يونيو 2018.

الملاحق:

ملحق رقم (1)

بنك التضامن الإسلامي	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تمويل عمليات المرابحة والاستصناع	76,298,192	35,088,898	28,898,883	43,009,619	70,449,463	46,616,245	36,001,392
المضاربة	42,641,622	31,335,303	29,394,599	29,408,004	29,408,004	29,365,290	27,008,604
المشاركة	268,613	0	0	0	9618637	3603907	0
إجمالي التمويلات	119,208,427	66,424,201	58,293,482	72,417,623	109,476,104	79,585,442	63,009,996
الأصول السائلة							
نقدية بالصندوق 100%	14,629,006	10,134,139	3,531,229	8,444,707	10,555,137	11,169,462	23,849,196
ارصدة لدى البنوك 100%	52,355,099	108,317,628	27,430,489	42,082,053	52,210,697	82,293,138	90,120,272
صكوك 100%	108,545,890	89,309,980	0	0	0	0	0
احتياطي لدى البنك المركزي 100%	36,853,582	44,901,774	0	0	0	0	0
مصاريف مدفوعة مقدماً 100%	139,337	133,707	169,084	168,849	296,122	470,873	390,570
إجمالي الأصول السائلة	212,522,914	252,797,228	31,130,802	50,695,609	63,061,956	93,933,473	114,360,038
الودائع ومافي حكمها							
حسابات جارية وودائع أخرى 100%	164,347,626	178,418,548	178,269,901	155,236,239	170,353,129	199,000,000	211,859,625
ارصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية 100%	550,567	2,017,420	6,073,183	15,252,365	35,988,193	7,631,556	9,932,944
ارصدة دائنة والتزامات أخرى	0	6,031,393	7,161,350	8,638,520	13,449,831	12,429,130	9,107,555
اعتمادات مستندية غير مغطاة 20%	1,720,230	839,253	678,097	883,788	3,873,155	1,470,050	2,301,766
خطابات ضمان غير مغطاة 100%	28,256,708	20,081,821	15,211,999	15,318,095	20,801,846	21,134,227	21,335,656
إجمالي الودائع وما في حكمها	194,875,131	207,388,435	207,394,530	195,329,007	244,466,154	241,664,963	254,537,546
نسبة تغطية السيولة المحتسبة	109%	122%	15%	26%	26%	39%	45%
نسبة التغطية حسب منشور البنك المركزي	25%	25%	25%	25%	25%	25%	25%
نسبة الانحراف عن منشور البنك المركزي	84%	97%	-10%	1%	1%	14%	20%
نسبة السيولة وفق معيار بازل3		60%	70%	80%	90%	100%	100%
نسبة الانحراف عن المعيار	109%	62%	-55%	-54%	-64%	-61%	-55%
نسبة التوظيف (التشغيل) الى إجمالي الودائع	73%	37%	33%	47%	64%	40%	30%

ملحق رقم (2)

بنك اليمن البحرين الشامل	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تمويل عمليات المرابحة والاستصناع	8,903,786	5,465,388	5,730,625	3,852,734	2,914,273	2,920,231	2,464,227
المضاربة	0	0	0	0	0	0	0
المشاركة	0	0	0	0	0	0	0
إجمالي التمويلات	8,903,786	5,465,388	5,730,625	3,852,734	2,914,273	2,920,231	2,464,227

الأصول السائلة							
نقدية بالصنوق 100%	8,850,561	7,982,928	1,730,065	3,669,643	8,161,414	13,439,549	15,719,487
ارصدة لدى البنوك 100%	12,766,337	13,629,039	12,542,177	23,054,011	21,402,926	17,546,869	28,883,117
صكوك 100%	3,779,257	10,692,578	0	0	0	0	0
احتياطي لدى البنك المركزي 100%	3,779,257	3,544,077	0	0	0	0	0
مصاريف مدفوعة مقدماً 100%	117,285	97,738	110,512	131,370	106,442	91,715	102,995
إجمالي الأصول السائلة	29,292,697	35,946,360	14,382,754	26,855,024	29,670,782	31,078,133	44,705,599
الودائع ومافي حكمها							
حسابات جارية وودائع أخرى 100%	33,653,976	29,254,755	28,648,878	32,027,655	34,669,647	33,024,197	44,308,495
ارصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية 100%	0	1,497,588	5,025,381	9256919	4025601	3495535	3563393
ارصدة دائنة والتزامات أخرى	1,027,799	531,888	1,116,846	1,355,018	1,552,456	1,529,422	2,172,201
اعتمادات مستندية غير مغطاة 20%	1,469,322	408,228	343,059	1,120,825	988,836	420,442	404,109
خطابات ضمان غير مغطاة 100%	4,842,312	3,513,936	3,134,901	3,485,289	2,207,670	2,585,778	2,725,937
إجمالي الودائع وما في حكمها	40,993,409	35,206,395	38,269,065	47,245,706	43,444,210	41,055,374	53,174,135
نسبة تغطية السيولة	71%	102%	38%	57%	68%	76%	84%
نسبة السيولة وفق منشور البنك المركزي	25%	25%	25%	25%	25%	25%	25%
نسبة السيولة وفق معيار بازل3		60%	70%	80%	90%	100%	100%
نسبة الانحراف عن منشور البنك المركزي	46%	77%	13%	32%	43%	51%	59%
نسبة الانحراف عن معيار بازل3	71%	42%	-32%	-23%	-22%	-24%	-16%
نسبة التوظيف (التشغيل) الى إجمالي الودائع	26%	19%	20%	12%	8%	9%	6%

ملحق رقم (3)

بنك اليمن والكويت	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قروض وسلفيات	20,038,196	18,409,241	16,651,673	18,534,002	24,451,108	42,314,651	33,500,279
اذون خزانة	45,732,047	54,507,505	54,337,663	53,254,386	74,586,821	91,258,713	99,685,066
الأصول السائلة							
نقدية بالصنوق 100%	2,707,078	15,871,002	21,450,718	9,900,201	9,726,818	16,111,324	17,698,751
ارصدة لدى البنوك 100%	16,977,031	18,670,454	14,742,859	16,461,647	39,129,745	31,754,433	30,357,748
اذون خزانة 100%	45,732,047	54,507,505	0	0	0	0	0
احتياطي لدى البنك المركزي 100%	6,444,844	8,528,627	0	0	0	0	0

مصاريف مدفوعة مقدماً 100%	70,497	47,874	62,333	356,580	84,799	122,405	31,056
إجمالي الأصول السائلة	71,931,497	97,625,462	36,255,910	26,718,428	48,941,362	47,988,162	48,087,555
الودائع ومافي حكمها							
حسابات جارية وودائع أخرى 100%	77,715,385	88,267,470	114,588,787	107,484,822	151,227,330	169,453,580	137,882,444
ارصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية 100%	36,849,249	2,546,141	3,494,580	4,527,600	7,868,910	16,569,617	23,107,198
ارصدة دائنة والتزامات أخرى	1,114,572	1,287,020	1,299,033	1,787,719	1,153,463	1,598,159	3,344,318
اعتمادات مستندية غير مغطاة 20%	2,004,303	964,863	1,022,181	1,438,316	600,413	947,782	1,197,208
خطابات ضمان غير مغطاة 100%	8,465,180	6,464,105	5,565,347	5,774,281	22,532,838	9,985,405	10,355,408
إجمالي الودائع وما في حكمها	126,148,689	99,529,599	125,969,928	121,012,738	183,382,954	198,554,543	175,886,576
نسبة تغطية السيولة	57%	98%	29%	22%	27%	24%	27%
نسبة السيولة وفق منشور البنك المركزي	25%	25%	25%	25%	25%	25%	25%
نسبة السيولة وفق معيار بازل3		60%	70%	80%	90%	100%	100%
نسبة الانحراف عن منشور البنك المركزي	32%	73%	4%	-3%	2%	-1%	2%
نسبة الانحراف عن المعيار	57%	38%	-41%	-58%	-63%	-76%	-73%
نسبة التوظيف (التشغيل) الى إجمالي الودائع	26%	21%	15%	17%	16%	25%	24%

ملحق رقم (4)

بنك اليمن الدولي	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قروض وسلفيات	40,433,218	32,607,096	33,648,937	28,679,956	32,891,771	19,245,194	14,059,375
اذون الخزانة	253,073,758	283,009,086	336,404,890	389,852,662	443,358,305	504,711,273	540,847,447
الأصول السائلة							
نقدية بالصنوق 100%	10,807,860	17,645,782	14,908,036	14,560,877	13,133,851	9,357,798	6,715,681
ارصدة لدى البنوك 100%	64,602,094	69,728,581	86,912,814	93,931,307	98,399,634	112,989,750	82,856,424
اذون خزانة 100%	253,073,758	283,009,086	0	0	0	0	0
احتياطي لدى البنك المركزي 100%	24,402,812	26,547,582	0	0	0	0	0
مصاريف مدفوعة مقدماً 100%	80,652	53,879	98,143	73,917	198,285	146,494	180,932
إجمالي الأصول السائلة	352,967,176	396,984,910	101,918,993	108,566,101	111,731,770	122,494,042	89,753,037
الودائع ومافي حكمها							

حسابات جارية وودائع أخرى 100%	168,950,860	187,333,611	233,442,765	258,551,659	283,643,934	322,462,142	294,260,031
ارصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية 100%	36,849,249	29,198,315	44,035,537	51,024,163	40,076,442	58,419,286	58,377,127
ارصدة دائنة والتزامات أخرى	5,761,910	10,349,259	1,170,797	1,450,238	0	0	19,569,352
اعتمادات مستندية غير مغطاة 20%	1,511,996	1,364,851	491,276	856,912	808,249	828,239	4,477,368
خطابات ضمان غير مغطاة 100%	35,778,729	16,931,949	12,284,265	10,210,100	15,582,490	7,866,463	3,199,302
إجمالي الودائع وما في حكمها	248,852,744	245,177,985	291,424,640	322,093,072	340,111,115	389,576,130	379,883,180
نسبة تغطية السيولة	142%	162%	35%	34%	33%	31%	24%
نسبة تغطية السيولة وفق منشور المركزي اليمني	25%	25%	25%	25%	25%	25%	25%
نسبة السيولة وفق معيار بازل3		60%	70%	80%	90%	100%	100%
نسبة الانحراف عن منشور البنك المركزي اليمني	117%	137%	10%	9%	8%	6%	-1%
الانحراف عن معيار بازل3	142%	102%	-35%	-46%	-57%	-69%	-76%
نسبة التوظيف (التشغيل) الى إجمالي الودائع	24%	17%	14%	11%	12%	6%	5%